خاتشيك بابكيان

دستور جديد للبنان الجديد

بات من المسلم به ان الاحداث الاخيرة ، رغم كل سلبياتها ، كان من شأنها تسليط الاضواء على حقيقة لا يختلف فيها اثنان :

« ان احدا من اللبنانيين لن يسلم، ايا كان شأنه واينما حل محله ، اذا لم يبادر اللبنانيون الى بناء دولة عصرية قديرة على مجابهة المصير » .

اما بناء الدولة العصرية فيفترض اتفاق كلمة اللبنانيين على بعض فرضيات :

١ ـ الفرضية الاولى : لبنان هو الوطن الذي لا بديل له

ان لبنان هو النطاق الحيوي الصحيح لعيش كل منا وعيش ابنائه في المستقبل المنظور .

استمرت الاحداث بشراسة ووقع ما وقع ، وكان خلالها اقرب المقربين ، واخواننا العرب واصدقاؤنا الاجانب في خندق ولبنان في خندق .

وقد ثبت ثبوت اليقين ان حماية اللبنانيين والذود عن ارواحهم وممتلكاتهم ومصالحهم وحرياتهم لا يتم ،اذا استثنينا ما قدمته سوريا الشقيقة من عون في المرحلة الاخيرة ، الا عن طريق سلطة لبنانية والسلطة اللبنانية معناها الدولة اللبنانية .

اما الدولة اللبنانية فلا تقوم الا على اتفاق كلمة اللبنانيين ، كما اسلفنا ، على ان لبنان هو النطاق الحيوي الصحيح لعيش كل منهم وعيش اولادهم في المستقبل المنظور .

لبنان هو الوطن الذي لا بديل له .

٢ ـ الفرضية التالية : ـ على اللبنانيين ان يختاروا صراحة .

ان الانقسامات التي تؤدي الى الاقتتال الطائفي من حين لآخر ، كان من شأنها اضعاف الدولة حتى اطاحت بمعظم مؤسساتها فوقع ما وقع .

وسواء كانت هذه الانقسامات نابعة من تباين في نظرة اللبنانيين الى القضايا الكبرى ، ام كانت مستوردة دخيلة ومن فعل اهل الفتنة من هنا وهناك ، فالواقع هو هو:

لبنان الطائفي بصيغته التقليدية ارض خصبة لجميع المغامرات والتفرقة والفتنة وموقع لبنان الجغرافي في وسط منطقة تعج بالقضايا وبمشاكل لا تحصى يجعله عرضة ـ وسيجعله عرضة ـ لكل الوان المغامرة والفتنة .

اذن على اللبنانيين ان يختاروا صراحة :

ـ اما الابقاء على النظام الطائفي المبني على الانتماء لدين او مذهب معين يحدد اشكال حياتهم العائلية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية والعمرانية ـ وهذا النظام لا يتفق مع فكرة الدولة الموحدة ، واذ يكرس التعددية في المجتمع اللبناني فانه يستدعي اشكالا من الحكم تتفق والتعبير عن هذه التعددية .

ـ واما التطلع الى دولة موحدة يفصل فيها الدين عن الدولة ، فيمسي ولاء المواطن في المواطنية الى الدولة ومؤسساتها بمعزل عن انتمائه الى دين او مذهب . وهذا هو الطريق الذي سلكته معظم الدول المتطورة ، ان في الشرق ام في الغرب ، اذ انتقلت من مرحلة الدولة ـ الدين الى مرحلة الدولة المنفصلة عن الدين ـ ولم يؤد ذلك الى اضعاف الايمان او الممارسة ، بل ادى الى وضوح الرؤيا وسلامة الرابطة الروحية اذ سلم الدين من منعرجات السياسة وما يرافقها من سعي وصراع وفرقة ومتاهة .

٣ ـ الفرضية الثالثة : الحل بين الواقع والرؤيا .

لبنان الجريح بعد سنتين من حرب شرسة لم تبق

ولم تذر هو لبنان التقوقع والانكماش .

لذلك نعتبر ان اي تحرك وطني هادف للخروج من الجمود والوهن الذي لا يزال يخيم على مؤسسات الدولة ويعتور الحياة العامة اللبنانية رغم مرور نيف وستة اشهر على الحوادث ، يجب أن ينطلق من قطبين واضحين : الواقع ، والرؤيا

والاخطار المحدقة بالوطن اللبناني في الايام المقبلة ،

ويخشى ان تعرقل ـ ان لم تفسد ـ الحلول المطروحة للقضايا المصيرية والامال المعقودة على الحوار .

ومن هنا ضرورة المبادرة اولا باول الى معالجة الواقع الذي نحن فيه معالجة سريعة في اقرب وقت ممكن . وحسبي ان اقول ان لبنان اليوم في فترة نقاهة وهو بحاجة الى الاستقرار اكثر من الازدهار ، وبحاجة الى جمع شمل بنيه اكثر من خوض معارك مسانده او مجابهة .

هذا ما يجب أن يعيه كل مواطن ويجب ان يعيه كل شقيق وكل صديق ، فلا يطلب من لبنان اكثر من طاقته والا عادت الازمة واستمر الاستنزاف فضعف الجسم وبئس المصير .

هذا من جهة الواقع الآني .

اما الرؤيا ، فهي تطلع اللبنانيين في معظم فئاتهم الى بناء وطن رحب يستوعب كل ابناء لبنان ويؤمن للعدد الاكبر منهم :

ـ الرخاء والرفاهية في اطار من العدالة الاجتماعية .
ـ نظاما ديمقراطيا سليما .
ـ المساهمة الواعية المسؤولة في مسيرة الحضارة ودعم الحق ، ليفيد اللبنانيون انفسهم اولا ويفيدوا محيطهم الاقرب فمحيطهم الابعد بتلك الطاقات التي حباهم الله بها عبر التاريخ في نضالهم المستمر في سبل الحرية والكرامة .

وفي اعتقادي ان هذه الرؤيا لا تتحقق ، ولا يستقيم النضال في سبيلها ، الا عن طريق بناء دولة عصرية يؤمن فيها مع الزمن فصل الدين عن الدولة وتستكمل مؤسساتها شروط التنمية الشاملة المتكاملة ، ويدخل عندها لبنان في ركب الدول المتقدمة مستجيبا من جهة لنداء التاريخ بتحديث الايديولوجيا والمؤسسات مع تطور التكنولوجيا والمعطيات ، مستعيدا من جهة ثانية دوره الطليعي في دنيا العرب ليؤدي شهادته الابدية في الوحدانية المسيحية الاسلامية .

واختم كلامي بالملاحظات التالية :

١ ـ ايا كانت اشكال دستور الغد ، لا بد من ان يتضمن فصلا خاصا يعبّر عن المفهوم الحديث لحقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية .

ذلك انه من المسلم به علما ، وقد ثبت ذلك مجددا في احداث لبنان الاخيرة ، ان الحرية بالاحرف الكبيرة ، والحريات على اشكالها ، من سياسية واجتماعية وعقائدية وثقافية ، لا قيمة كبيرة لها ان لم تستند الى حد ادنى من الرخاء والرفاهية ، يؤمن عند السواد الاعظم من المواطنين شعور الانتماء والتضامن الوطني .

من هنا اهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لم يعد بالامكان اغفالها في اي دستور لدولة حديثة .

ولكن اذا سئلنا : ما هو الحد الادنى المقصود لحقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية ، برزت امامنا فكرة ثانية الا وهي فكرة العدالة الاجتماعية .

٢ ـ العدالة الاجتماعية وما ادراك ما العدالة الاجتماعية ، لقد اختلف المؤلفون والمفكرون في تعريفها ولكن ، هنا ايضا ، ما من ظرف امضى وافعل من الاحوال اللبنانية لتحديد مفهوم العدالة الاجتماعية .

تذكرون جميعا النقاش الحاد الذي كان يدور قبل الاحداث حول اوضاع العامل في لبنان والمقارنة بينه وبين العامل في سوريا الجارة . هنا كان العامل يتقاضى خمسا وعشرين ليرة يوميا ويطلق ـ او يطلق باسمه ـ شعار المحرومين ، وهناك في سوريا لم يكن اجر العامل يبلغ العشر ليرات ولم ينفك هذا عن كونه قنوعا راضيا مرضيا .

ومع التسليم بما في كل ظرف من تطفل واستغلال، فان حقيقة واحدة لا يمكن انكارها : لقد كان العامل

اللبناني على حق في ان يشعر بالحرمان (مهما بلغ اجره النسبي) ازاءبعض المظاهر المخزية في المجتمع اللبناني : من مضارب يراه يحقق ثروة بين ليلة وضحاها بشراء قطعة ارض وبيعها .. دون ان يفيد المجتمع بارة واحدة ضريبة او مساهمة، الى ثري كبير يستنكف عن كل موجب مدني واجتماعي يصرف ثروة كاملة في حفل عرس او ترف .

ان مجتمع الغد لا يمكن ان يكون شبيها بمجتمع الامس ، نعم نحن ننظر الى لبنانحركي وديناميكي يحتفظ فيه الفرد باقصى حد من حرية التحرك والمبادرة للخلق والبناء . الا اننا ننتظر ايضا ان يكرس الدستور مساواة صحيحة بين اللبنانيين امام الاعباء المالية والاجتماعية ، والمساواة الصحيحة هنا ، كما عرفها ارسطو « ان تعامل الاشياء غير المساوية بطريقة غير مساوية » .

ولعل في ذلك اقرب تعريف للعدالة الاجتماعية بمفهومها الحديث .

٣ ـ واخيرا ملاحظة استمدها من لقاء كان لي شرف المساهمة فيه في ندوة تجمع لبنان الواحد ، وتجمع لبنان الواحد كما تعلمون كرس نفسه ، شأن هذه الندوة الكريمة ، لابراز كل ما يجمع اللبنانيين ونبذ ما يفرقهم .

وملاحظتي : على كل من يعمل في التخطيط لاشكال الحكم في المستقبلووضع تعديل للدستور او صيغجديدة له ان لا ينسى المفارقة التاريخية التي حلت بالاوضاع الدستورية في الماضي ، عند نشأة الدولة اللبنانية .

دستورنا ، اعني دستور ١٩٢٦ ، منزه او يكاد من اي اثر او نص او تدبير يتعلق بالطائفية او بالتمييز ،فمن اصل مواده الـ ١٠١ لا ذكر للطائفية الا في المادتين ٩و١٠ وفي المادة ٩٥ (في باب الاحكام المؤقتة) .

اما باقي احكام الدستور فكلها تنص على المساواة المطلقة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات .

ولكن ما الذي حل بهذا الدستور في الواقع ؟

الدستور لم يطبق بل عومل بعكس ما تضمن وخلاف ما اوصى به فادخلت الطائفية حيث لم يكن طائفية ، وافسح في المجال امام التمييز حيث لم يكن تمييز ،

ولو تسنى لنا متسع كاف من الوقت ، لاظهرنا كيف ان الحياة السياسية في لبنان تميزت بشكل يكاد يكون مستمرا بالخروج على احكام الدستور وبنشوء دستور مواز او موارب (يشكل قوانين وانظمة وميثاق) ولجتعن طريقها الطائفية كل ميادين حياتنا السياسية وضربت حول المواطن طوقا ربي وترعرع في ظله فصعب عليه تجاوزه .

والآن ، اذا كنا متفقين على ان النظام الطائفي هو مصدر الضعف في مجتمعاتنا وهو الباب الذي تلج منه معظم اسباب الوهن والتشقاق ، وان لبنان الغد هو لبنان العلمنة حيث الولاء للوطن وليس للطائفة ،فكيفالسبيل الى تفادي تكرار المأساة والوقوع مجددا في الحلقة الجهنمية :

ـ دستور منزه من كل شوائب الطائفية .
ـ مجتمع مطبوع على التكتل الديني اوجد لنفسهمعالزمن نظاما تشريعيا واجتماعيا وسياسيا مفعما ومشبعا بالروح والممارسة الطائفية .

دعوني اقول أن الجواب على هذا السؤال ليس فقط عند رجال القانون وعلماء الدستور بل عند الاخصائيين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية ، عند المربين والمدرسين ، عند رجال الدين ورجال المال والاقتصاد ،عند اهل التخطيط وكل من بيده ان يساعد على اعادة اللحمة بين مختلف الفئات والمناطق والاحياء .

انها والحق يقال قضية الانسان اللبناني وهو محور كل تحرك ان باتجاه الخير اذا شاء وآمن ، ام باتجاه الشر ان هو انقادلغريزة الطائفية المتأصلة فيه منذالقدم.

اقول هذا واسوق المعادلة التالية لاني اعتقد صادقا انها بيت القصيد :

فاما ان نتوصل الى تحقيق المجتمع العلماني في الواقع وفي الممارسة اليومية ـ كهدف آخير لشكل مجتمعنا وصيغته المستقبلية ـ والا فاننا نخدع انفسنا بالمطالبة بالغاء الطائفية في الوظائف وفي المظاهر السياسية .

لان البنية التحتية التي هي كنه المجتمع والقوى الفعالة التي تحركه اذا بقيت مرتبطة بالايديولوجيا الطائفية ، فان الانفساخ والانشقاق سيذر قرنه آجلا ام عاجلا وسوف نعود ـ تحت اشكال قانونية قد تختلف عن الاشكال الماضية ـ الى تكريس وضع طائفي سيجد سبيله الى النصوص ان بقي حيا في النفوس .

لست متفائلا ولست متشائما ولكني انتظر بشيء من الحذر بوادرالحوارالوطني الذيخلالهستحدد مختلف الفئات اللبنانية موقفها من هذه الاختيارات المصيرية ـ شأن العلمنة ـ التي يشرف هذه الندوة انها وضعتها في طليعة اهتماماتها واعلنتها للملأ يوم كان الظلام يكتنف العقول والاذهان .

خاتشيك بابكيان
نائب بيروت